ISSN: 1817-6798 (Print)
Journal of Tikrit University for Humanities
available online at: www.jtuh.org/

Semantic Effect of Grammatical Devices' Combination

Safaa Nasrallah Raddam

The Office of Religious Education & Islamic Studies

* *Corresponding author: E-mail* :
sfansrallh 163@gmail.com
07703409004

***Keywords*:**
Connotation
Synergy
semantic effect
grammatical tools
effect

A R T I C L E I N F O

Article history:
Received 1 Sept 2024
Received in revised form 25 Nov 2024
Accepted 2 Dec 2024
Final Proofreading 2 Mar 2025
Available online 3 Mar 2025
E-mail t-jtuh@tu.edu.iq

©THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

A B S T R A C T

This research, titled "The Semantic Effect of the Combined Grammatical Devices," focuses on elucidating the interplay of grammatical devices and the resulting semantic implications of their combination. The combination of grammatical tools results in a new tool that possesses enhanced capabilities compared to the individual tools. This improvement is evident both in the functionality of the newly formed tool and in the depth of meaning it conveys. Consequently, the study is mainly concerned with analyzing the compound tool and elucidating its effects. The semantic implications of this matter This could present a new opportunity for researchers. The focus of this research is on grammatical devices, examining their combinations, both in broader contexts and within individual sentences. An example of this is the interplay between negation and exception, illustrated by the phrase: “And Muhammad is only a messenger.” This combination of the negative tool with the exception tool results in a distinct grammatical style, characterized by affirmation.

DOI: http://doi.org/10.25130/jtuh.32.3.1.2025.08

الأثرُ الدّلاليُّ لتضافرِ الأدواتِ النّحويّة

صفاء نصرالله ردَّام جاسم/ دائرةُ التّعليمِ الدِّينيِّ والدّراساتِ الإسلاميّةِ

الخلاصة:

يُعنى هذا البحثُ الموسوم بـ**(الأثرُ الدّلاليّ لتضافرِ الأدواتِ النّحويّة)** بتسليط الضوء على تضافر الأدوات النحويّة, فضلًا عن الأثر الدلالي الذي سيترتّب على ذلك بسببٍ من ذلك التضافر؛ وذلك لأنّ الأدوات النحويّة عندما تتضافر فيما بينها ستتولّد لدينا أداة جديدة لها قدرة أكبر مِن الأداتين اللتين جاءت بسبب تضافرهما مع بعض, وهذا على مستوى العمل الذي ستؤدّيه الأداةُ المُركّبة الجديدة, فضلًا عن

الدلالة التي ستحتويها, إذن نحن معنيّون بتحليل الأداة المركّبة فضلًا عن بيان الأثر الدلاليّ المترتّب على ذلك, وهذا رُبما سيفتح أفقًا جديدًا أمام الباحثين؛ ليسلّطوا أضواء عنايتهم على الأدوات النحويّة سواء أكان التضافرُ كما سنرى في متن هذا البحث أم على مستوى التضافر فيما بينهما على مستوى الجملة الواحدة, كما في تضافر النفي والاستثناء كقوله: "وما مُحمّدٌ إلا رسول"؛ إذ إنّ تضافر أداة النفي مع أداة الاستثناء ولّد أسلوبًا نحويًّا جديدًا وهو (التوكيد).

الكلمات المفتاحيّة: الدّلالة, التّضافر, الأثر الدّلالي, الأدوات النّحويّة, الأثر, المركبات

المقدمة

أمّا قبلُ

فلكَ الحمدُ على إنعامِكَ ولكَ الشُّكرُ على كلّ النِّعَم

أن هديتَ العبدَ في تأليفِه وصلاتك للذي يهدي الأمم

أمّا بعدُ

فليس بغريبٍ أن يُشخّصَ علماءُ العربيّةِ مظاهرَ كثيرةً مِن مظاهرِ اللغة والنحو التي جاءت في أسفارهم التي تملأ أرجاء مكتبة اللغة العربيّة, نَعم؛ فَظاهرة التضافر التي يتمتّع بها عددٌ لا بأسَ به مِن الأدوات النحويّة جزءٌ مِن تلك المظاهر, وسنبذل جهدنا لنظهر أوجهَ هذا التضافر فيما بين الأدوات النحويّة, فضلًا عن الأثر الدلالي الذي سيترتّب على ذلك بسببٍ من ذلك التضافر؛ ذلك أنّ الأدواتِ النحويّةَ عندما تتضافر فيما بينها فسيكون هذا مدعاة لتولّد أداة جديدة لها قدرة أكبر ممّا كانت عليه قبل هذا التضافر, وهذا على مستوى العمل الذي ستؤدّيه الأداةُ المُركّبة الجديدة, فضلًا عن الدلالة التي ستحتويها؛ إذ ((لا يلزم أن يبقى بعد التركيب حُكمُ ما قبل التركيب، بل يختلف كثيرًا)) (المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية: 347/2) .

جاء البحثُ بمقدّمةٍ ثُمّ متنٍ فيه مسائلُ منتقاةٌ, ثُمّ خاتمةٍ احتوت النتائجَ الجديرةَ بالذكر, ثُمّ خزانةِ المصادرِ والمراجعِ التي بُني على أكتافها هذا البحثُ.

وصلّ اللهمّ على سيّدنا مُحمّدٍ وآلهِ وصحبه

توطئة

لم يكن نحويو العرب غُفُلًا عن الأدوات؛ إذ عمدوا إلى تسميتِها بـ(البسيطة), والأخرى بـ(المُركّبة)؛ ذلك ((أنّه لمّا كان ينبغي تقليلُ الأصُولِ, وتكثيرُ الفروعِ؛ لتُضبطَ الأصولُ, وتنعقدَ في النفسِ على أمكنِ ما يكونُ, وتقتضي فرعها, فتُغنيَ بحفظِها عن حفظِ فرعِها؛ راعى هذا الأصل)) (شرح الكتاب للرماني: 1/778–779), وهذا يُنبيكَ أنّ علماءنا رصدوا هذا السلوكَ اللغويّ الذي يُثري العربيّةَ ويمدّها بما تحتاجُه, وفي الوقتِ نفسِه سيترتّبُ عليه أثرٌ دِلالي ستتمتّعُ به الأداةُ المُركّبةُ, ومِن أجلِ ذلك تمّ تسليطُ أضواءِ هذا البحث؛ لرصدِ ما يترتّبُ على اللفظةِ بعد تضافرِها بأخرى, إذن نحن الآن أمامَ أمثلةٍ تطبيقيّةٍ لشيءٍ من تلك الأدواتِ المُركّبةِ, وهي على النحوِ الآتي:

المسألة الأولى: (إذ ما)

لا يخفى أنّ (إذ) الظرفيّة بها حاجة ماسّة إلى أن تُضاف إلى الجملتَين –أعني: الاسميّة أو الفعليّة–, وهذا يؤدّي إلى أنّها تلتزم الدلالةَ على المضي؛ لأنّ الجملتَين إنّما أريد بهما الإخبار عن حوادثَ وقعت. و(إذ) مبنيّةٌ على السكون, ولعلَّ علّةَ بنائها هي وقوعها ((على الأزمنة الماضية كلّها وهي محتاجة إلى إيضاح كقولك: (جئتك إذ زيد قائم) و(إذ قام زيد), فلمّا كانت محتاجة إلى إيضاح وإيضاحها يصحّح معناها ويفهم موضوعها صارت بمنزلة الذي، والأسماء الناقصة المحتاجة إلى الصلات لأنّ الأسماء في أصل موضوعها للدلالة على المسميات والتمييز بين بعضها وبعض، فإذا صار بعض الأسماء إلى حد لا يدلّ بنفسه على معناه واحتاج ما يوضّحه ويكشف فحواه، حلّ بما بعده من تمامه محل الاسم الواحد، وصار هو بنفسه كبعضه وبعض الاسم يُبنى)) (شرح الكتاب للسيرافي: 1/74), وهي تُضاف إلى الجملة الاسميّة والفعليّة؛ مِن أجل إيضاحها؛ ((فأما الابتداء والخبر فقولك (جئتك إذ زيد قائم) وأما الفعل والفاعل فقولك: (جئتك إذ قام زيد), و(إذ يقوم زيد), فإذا كان الفعلُ مستقبلًا حَسُنَ تقديمُه وتأخيرُه فتقول: (جئتك إذ يقوم زيد), و(إذ زيد يقوم) وإذا كان ماضيًا قَبُحَ التأخيرُ لا يقولون (جئتك إذ زيد قام) إلا مستكرهًا مِن قِبَلِ أنّ إذ للماضي فإذا كان في الكلام فعل ماض اختاروا إيلاءه إيّاها؛ لمطابقتها ومشاكلة معناهما)) (شرح الكتاب للسيرافي: 1/74 .), وهذا يعني: أنّها((اسم مضاف إلى موضع الجملة التي بعدها كما تضاف أسماء الزمان إلى الجمل التي هي الابتداء والخبر والفعل والفاعل كقولك (جئتك زمن زيد أمير), و(زمن يقوم زيد), و(زمن قام زيد) ويكون موضع الجملة خفضًا بالإضافة)) (شرح الكتاب للسيرافي: 1/74). ولئن أُريد تحويلُ دلالة (إذ) إلى المُستقبل –فضلًا عن دلالتها عن الجزاء– فهذا يتطلّب قطعَ المضاف إليها عنها –أعني: قطع إضافتها عن الجملتين الاسميّة والفعليّة –؛ إذ ((لا يكون

الجزاءُ في إذ ولا في حيثُ بغير ما لأنّهما ظرفان يضافان إلى الأفعال وإذا زِدتّ على كلّ واحد منهما ما منعتا الإضافة فعملتا)) (المقتضب: 2/46-47)؛ إذًا؛ ركّبوا معها (ما)؛ لتدخلَ على الشرط, ((ومعنى الشّرط وُقُوعُ الشّيء لوُقُوع غَيره فمِن عواملها من الظروف أين ومتى وأنّى وحيثما ومِن الأسماء مَن وما وأيّ ومهما ومِن الْحُرُوف التي جاءت لمعنًى إن وإذما وإنّما اشتركت فيها الحروف والظروف والأسماء؛ لاشتمال هذا المعنى على جميعها؛ فحرفها في الأصل إن وهذه كلّها دواخل عليها لاجتماعها, وكلّ باب فاصله شيء واحد ثُمّ تدخل عليه دواخلُ؛ لاجتماعها في المعنى, وسنذكر إن كيف صارت أحقّ بالجزاء كما أنّ الألفَ أحقّ بالاستفهام وإلّا أحقّ بالاستثناءِ والواو أحَقّ بالعطف مُفَسرًا إن شاء الله في هذا الباب الذي نحن فيه فأمّا إن فقولك: إن تأتِني آتِك وجب الإتيان الثاني بالأوّل وإن تكرمني أكرمْك وإن تُطِع اللهَ يغفرْ لك كقوله عز وَجل:چه ۀ ہ ہ ھ ھ ھچ (سورة الأنفال, من الآية: 38), چ ئې ئې ئۈ ئۈ ئۇ ئۇ ئۆ ئۆ ئۈچ (سورة مُحمّد, من الآية: 38), چ ڳ ں ں ڻ ڻ ڻ ڻ ۀچ (سورة الحُجرات, من الآية: 14), والمجازاة بـ إذ ما قولك: إذ ما تأتني آتِك كما قال الشاعرُ:

إِذْ مَا أتيتَ على الرَسولِ فقلْ لهَ حَقًّا عليكَ إذا اطمأنَّ المجلِسُ)) (من شواهد سيبويه: 3/ 57, وينظر: المقتضب: 2/ 46, والخصائص: 1/ 131, وشرح المفصل لابن يعيش: 125/3, وخزانة الأدب: 9/ 29)(المقتضب: 2/46-47)

وعندما تركّبت معها (ما) صارت من الأدوات الشرطيّة, ولا يخفى أنّ سيبويهِ (ت:180هـ) قد جعل اتّصال (إذ) بـ(ما) شرطًا لا بُدّ منه؛ قال: ((ولا يكون الجزاء في (حيث)، ولا في (إذ) حتى يُضمّ إلى كل واحدٍ منهما (ما) فتصيرُ (إذ) مع (ما) بمنزلة (إنّما) و (كأنّما)، ليست (ما) فيهما بلغو، ولكن كلّ واحدٍ منهما مع (ما) بمنزلة حرفٍ واحد, فمما كان من الجزاء بإذ ما قول العبّاس بن مرداس:

إذ ما أتيتَ على الرسول فقُل له حقًّا عليك إذا اطمأنّ المجلسُ (من شواهد سيبويه: 3/ 57, وينظر: المقتضب: 2/ 46, والخصائص: 1/ 131, وشرح المفصل لابن يعيش: 125/3, وخزانة الأدب: 9/ 29)

وقال الآخر، قالوا: هو لعبد الله بن همام السلوليّ:

إذ ما تريني اليوم مزجى ظعينتي أُصَعِّدُ سَيْراً في البلاد وأُقْرِعُ

فإنّي من قوم سواكم وإنّما رجالي فهم بالحجاز وأشجع)) (البيتان من شواهد سيبويه: 10/ 432، وهما لعبد الله بن همام السلولي: ينظر شرح الكتاب السيرافي: 1/ 80، وأمالي ابن الشجري: 2/ 245، وشرح المفصل لابن يعيش: 7/ 52، وكتاب الحدود للرماني: 61، وخزانة الأدب: 3/ 638)(الكتاب: 57/3)

ويوضّحُ هذا الأمرَ ((أنّها في الخبر بمنزلة إنّما وكأنّما وإذا، أنّه يبتدأ بعدها الأسماء، أنّك تقول: حيث عبد الله قائمٌ زيدٌ، وأكون حيث زيدٌ قائمٌ, فحيث كهذه الحروف التي تبتدأ بعدها الأسماء في الخبر، ولا يكون هذا من حروف الجزاء, فإذا ضممتَ إليها ما صارت بمنزلة إن وما أشبهها، ولم يجز فيها ما جاز فيها قبل أن تجيء بما، وصارت بمنزلة إمّا)) (الكتاب: 56/3-59, وانظر: الأصول في النحو: 159/2-160, و شرح الكتاب للسيرافي: 74/1, واللمحة في شرح الملحة: 872/2).

واقرأ معي قولَ ابن الخشّاب (ت:567هـ) في العلّة الرئيسة للزومها (ما)؛ قال: ((فأما (حيثما) فقولك: حيثما تكن أكن، و(إذ ما) قولك: إذ ما تنطلق أنطلق, وعلّة لزوم (ما) هذين الظرفين-لمّا أرادوا أن يجازوا بهما- أنهما ظرفان يضافان إلى الجمل بعدهما، فتكون تلك الجمل في موضع جرٍّ بهما؛ كقولك في (حيث): حيث تكون أكون وفي (إذ) نحو قوله تعالى چڦ ڦ ڦ ڦ ڄ ڄ (سورة الأحزاب: الآية: 33)، والجزاء بهما يقتضي الانجزام بعدهما؛ والإضافة تمنع ذاك لأنهما توضحهما وتخصصهما والجزاء يقتضي الإيهام؛ فإذا دخلت (ما) عليهما رُكّبت معهما في الجزاء فأبطلت الإضافة، وفصلتهما عن الجملتين بعدهما؛ لأنّ المضافَ شديدُ الاتصال بما أضيف إليه، وذاك يقتضي ألا يحولَ بينه وبينه شيء, فـ(ما) إذا دخلت عليهما فصلتهما، وأبطلت الإضافة كما ترى وأبهمتهما وهيّأتهما لأن يشترط بهما فجاز معها استعمالهما في الكلم المشروط بها، بلزومها إيّاهما، وهما من قَبلِ الجزاء بهما مبنيان أيضًا على ما كانا عليه، واستشهدوا على المجازاة بـ(إذ ما) بقوله:

إذ ما مررت على الرسول فقل له (صدر البيت للعباس بن مرداس في مدح النبي (ε)، وعجزه: **(حقاً عليك إذا اطمأن المجلس)**, وهو من شواهد سيبويه: 3/ 57 وينظر: المقتضب: 2/ 46 , والخصائص: 1/ 131, وشرح المفصّل لابن يعيش: 125/3 , وخزانة الأدب: 9/ 29)

وقد حكوا ذلك، إلا أنّها قليلة التردّد ناقصةٌ عن استعمال غيرها من الأدوات المذكورة معها في كثرة الاستعمال)) (المرتجل: 273/1-274), وكذلك ابنُ يعيش (ت:643هـ) قال: ((وليست (إذ) كذلك لتبيين وقتها وكونِه ماضيًا، والشرطُ إنّما يكون بالمستقبل، فلذلك ساغ أن يليها الاسمُ والفعلُ, فإذا دخلتْ عليها (ما)، كفّتها عن الإضافة، نحو قوله، وهو العبّاس بن مِرداس [من الكامل]:

إذ ما أتَيتَ على الرسول فقُل له (صدر البيت للعباس بن مرداس في مدح النبي (ε)، وعجزه: **(حقاً عليك إذا اطمأن المجلس)**, وهو من شواهد سيبويه: 3/ 57 وينظر: المقتضب: 2/ 46 , والخصائص: 1/ 131, وشرح المفصّل لابن يعيش: 125/3 , وخزانة الأدب: 9/ 29)

الشاهد فيه مُجازاتُه بـ(إذ ما)، ودلّ على ذلك إتيانُه بالفاء جوابًا؛ لأنّها صارت بدخولِ (ما) عليها، وكفّها لها عن الإضافة المُوضِحةِ الكاشفةِ عن معناها، مبهمة بمنزلةِ (متى)، فجازت المجازاةُ بها، كما يُجازى بـ (متى), والفرقُ بين (متى) و(إذ) أنّ (متى) للزمان المطلق، و(إذ) للزمان المعين إلَّا أنّ (إذ) تفسير بتركيب (ما) معها حرفًا من حروف الجزاء عند سيبويه، وتخرج عن حَيّزِ الأسماء)) (شرح المفصّل لابن يعيش: 125/3) .

وقد فرّق سيبويه بين (إذ) و(حيث) عند اتّصالهما بـ(ما)؛ إذ جعل (حيثما) مع الظروف, و(إذ ما) مع (إن) الحرفيّة الشرطية؛ قال: ((فما يُجازى به من الأسماء غير الظروف: مَن، وما، وأيُّهم, وممّا يُجازى به من الظروف: أيّ حين، ومتى، وأين، وأنّى، وحيثما, ومِن غيرهما: إنْ، وإذ ما)) (الكتاب: 56/3), وأوضحَ هذه الفكرةَ السيرافيُّ مُعلّلًا لها؛ إذ قال: ((فرّق سيبويه بين (حيثما) وبين (إذ ما)، فجعل (حيثما) في حيز الظروف التي يجازى بها، فهي اسم مثل: أين، ومتى؛ وجعل (إذ ما) في حيز الحروف، لأنه ذكر ما كان من غير الأسماء والحروف، فذكر (إن) و (إذ ما)، والفرق بينهما أن (إذ) لما ضممت إليها (ما) وجوزي بها، خرجت عن معناها، لأنها كانت من قبل دخول (ما) عليها لما مضى من الزمان، وبعد دخولها للمستقبل كـ(إن)؛ وقد يركّب الشيآن فيخرجان عن حكم كل واحد منهما إلى حكم مفرد نحو: لولا، وهلا، وغيرهما . وجعلها سيبويه حرفا لوقوعها موقع (أن)، ولم يقم دليلًا على اسميتها، وما علمنا أحدًا من النحويين ذكر (إذ ما) غير سيبويه، إلا أن يكون من بعض أصحابه، ومن يأخذ عنه)) (شرح الكتاب للسيرافي: 258/3–259), ولعلّ علّةَ الحكم عليها بالحرفية هو أنّ ((معناها قد زال، فاستعملت استعمال (إن)، أَلا ترى أنّها تُستعمل فِي المجازاة للمستقبل، كقولك: إذ ما تقل أقل، أَي: كما تقول أقول، فلمّا زال عن حكم الوقت، أجريت مجرى (إن)، فهذه فائدة دخولها؛ ليكثر باب الجزاء بها، وتقوى (إن) بانضمام حروف إليها، ولذلك أضافوا (إذ) وغيرها، وإنّما لزمت (إذ) ما، و(حيث) ما، في باب المجازاة، لأنّهما ظرفان يضافان إلى الجمل، فجعلت (ما) لازِمة لهما، لتمنعهما من حكم الإضافة، وتخلصهما من باب الجزاء)) (علل النحو: 438/1 , ويُنظر: الجنى الداني في حروف المعاني: 508/1), ولكنّ ابنَ السرّاج (ت:316هـ) قد جعلها مع الظروف؛ قال: ((وأمّا الظروف التي يُجازى بها: فـ (متى وأنّى، وأيّ حينٍ، وحيثما، و إذما)) (الأصول في النحو: 159/2), ونقلَ هذا الاختلافَ ابنُ بابشاذ (ت:469هـ) قائلًا: ((وإذما في قول سيبويه (رحمه الله) حرف, وفي قول غيره ظرف, وحجّة سيبويه أنّها لمّا ركّبت مع (ما) وأخرجت عن معناها الذي كان لما مضى من الزمان, وصارت لِما يستقبل من الزمان, جرت مجرى إن في الحرفية, فتقول: إذ ما تقم أقم, كما تقول: إن تقم أقم, وهي عند غيره ظرف منصوب بالفعل الأخير المجزوم بها)) (شرح المقدمة المحسبة:

247/1), ولعلّ ثَمّةَ إشكالًا فيما بين القائلين بحرفيتها والقائلين باسميتها؛ لأنّ كلَّ واحدٍ منهما ينظر إلى أنّه لا بُدّ مِن تغيير يحدث عليها بعد اتّصال (ما) بها, وبروز هذا التغيير عند سيبويه على أنّه ثنائي؛ إذ نقلتها من المضي إلى الاستقبال, وهذا حتّم عليها أن تكون شرطيّة, فضلًا عن نقلها من حيز الظرفيّة إلى الحرفيّة؛ قال الشاطبي (ت:790هـ): ((ونبّه بهذا الحصر على الخلاف الواقع في (إذ ما), فمذهب سيبويه أنّها حرف، كما ذهب إليه الناظم، وكان أصلها (إذ) التي هي ظرف زمان لما مضى، فضمّت إليها (ما) وصيّرتا حرفًا واحدًا يدلّ على الاستقبال، وصار التركيب ناقلًا لها عن حكم أصلها، كما كان التركيب في (إنّما) و(قلّما) ونحوهما ناقلًا لها عن الحكم الأول, ولو كانت باقية على أصلها لكانت ظرفًا لِما مضى، ولم يصحّ أن تقع للجزاء, وأيضًا فلا دليل يدلّ على بقاء الاسميّة ومعناها كمعنى (إن) فالحمل على ما ظهر أولى، وهو أصل مبيّن في الأصول، ولا ننكر في أن تكون الكلمة قبل التركيب من قَبيل، ثم تنتقل بالتركيب إلى قَبيل آخر، كما في (قلّما) ونحوه، وعلى ما ذهب إليه الإمام جمهور النحويين

إذ ما تريني اليوم موجى ظعينتي

والمراد، لا محاله: إما تريني، فدخول (اليوم) يفسد معنى: أي حين، بلا بدّ، وقد استدلّ لمذهبه بأن نقل (إذ) مع (ما) للاستقبال لا يخرجها عن وضعها، فإنها قد تأتي للاستقبال، حكى ذلك عن أبي عبيدة، واستدلّوا على ذلك بقوله:

يجزيه رب العالمين إذ جزى جنات عدن في العلالي العلى

وأيضًا فلو كان التركيب مع (ما) مخرجًا عن الاسمية إلى الحرفية لكان مخرجًا لـ(حيثما) عن الاسمية، وذلك غير صحيح بلا اتفاق، فإنّها عند الجميع اسم لا حرف، فكذلك ينبغي أن تكون (إذ ما))) (المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية: 115/6), والإجابة عن الأول: ((بأنّ استعمالَ (إذ) في الاستقبال غير معروف، وما احتجّ به لا حجة فيه، لاحتمال حملها على المضي, وعن الثاني بالفرق بين (إذ ما) و (حيثما) أنّ (حيثما) لم تزل عما كانت عليه قبل من الدلالة على المكان، بخلاف (إذ ما) فإنّها كانت قبل دخول (ما) عليها اسم زمان ماض، فلمّا دخلت (ما) عليها صيّرتها تدلّ على غير ما كانت تدلّ عليه، وهو مستقبل، ولم تظهر فيها أمارة اسميّة، فلذلك ادّعي في (حيثما) البقاء على ما كانت عليه، بخلاف (إذ ما) وهذا واضح)) (المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية: 113/6-115) .

أمّا الأثر الدلالي لتضافر (إذ + ما) فهو على النحو الآتي:

لقد نقلت (ما) دلالة (إذ) مِن (الماضي) إلى (الاستقبال), وهذا أعطاها قوّةً في أن تكون أداةً للشرط, وهذه النقلةُ –من المضي إلى الاستقبال– هي التي جعلت:

أ- سيبويهِ –على ما فُهِم من كلامه- يقول بنقلها من الحرفيّة إلى الاسميّة؛ قال: ((فما يُجازى به من الأسماء غير الظروف: مَن، وما، وأيُّهُمْ, وممّا يُجازى به من الظروف: أيٌّ حينٍ، ومتى، وأينَ، وأنّى، وحيثما, ومِن غيرهما: إنْ، وإذ ما)) (الكتاب: 56/3), وقال أيضًا: ((ولا يكون الجزاءُ في (حيث)، ولا في (إذْ) حتى يُضمّ إلى كلّ واحدٍ منهما (ما) فتصيرُ (إذْ) مع (ما) بمنزلة (إنّما) و(كأنّما) ليست (ما) فيهما بلغو، ولكنّ كلَّ واحدٍ منهما مع (ما) بمنزلة حرفٍ واحد, فممّا كان من الجزاء بإذ ما قول العباس بن مرداس:

إذ ما أتيتَ على الرسول فقُلْ له حَقًّا عليك إذا اطمأنّ المَجلِسُ (من شواهد سيبويه: 3/ 57, ينظر: المقتضب: 2/ 46, والخصائص: 1/ 131, وشرح المفصّل لابن يعيش: 125/3 , وخزانة الأدب: 9/ 29)

وقال الآخر، قالوا: هو لعبد الله بن همام السّلوليّ:

إذ ما تريني اليوم مزجى ظعينتي أُصَعِّدُ سيرًا في البلاد وأُفرِعُ

فإنّي من قوم سواكم وإنّما رجالي فهم بالحجاز وأشجع)) (البيتان من شواهد سيبويه: 10/ 432، وهما لعبد الله بن همام السلولي: ينظر: شرح السيرافي: 1/ 80، وأمالي ابن الشجري: 2/ 245، وشرح المفصل لابن يعيش: 7/ 52، وكتاب الحدود للرماني: 61، وخزانة الأدب: 3/ 638)(الكتاب: 57/3), وعلّل ذلك ابنُ مالك (ت:672هـ) بـ((أنّها قبل التركيب حُكِمَ باسميتها؛ لدلالتها على وقتٍ ماضٍ دون شيءٍ آخر يُدعى أنّها دالةٌ عليه [...] وأمّا بعد التركيب فمدلولها المجمعُ عليه: معنى المجازاة، وهو من معاني الحروف)) (شرح الكافية الشافية لابن مالك 1622/3-1623) .

ب-جعلت الآخرين ينظرون إلى أنّ هذه النقلةَ مِن المضي إلى الاستقبال قد أثّرت في نقل دلالتها للاستقبال وإعمالها كأداة من الأدوات الشرطيّة ولكنّهم يعاملوها على أنّها ظرفٌ من الظروف, قياسًا على (حيثما)؛ لأنه (حيث) كانت ظرفًا, وعند دخول (ما) عليها أعطتها عملًا جديدًا, ولكنّها لم تنقلها إلى الحرفيّة .

والنتيجةُ –مِن كلا الطرفين- هي أنّ هذا التركيب قد اتُّفِقَ عليه, وكذلك العمل مُتّفق عليه وهو الشرط, وكذلك النقل مِن (المضي) إلى (الاستقبال), ولكنّ الاختلافَ وقع في نوع الأداة أهي اسم أم حرف, وهذا يعني: أنّ ثَمّةَ تغييراتٍ رافقت هذا التركيب, وهذه التغييرات قد أسهبتُ بتفصيلها في أعلاه .

المسألة الثانية: الأثر الدلالي لتضافر(لن)

إذا تضافرت (لا) النافية مع (أن) الناصبة تضافرَ إلزاقٍ فستتولّد لدينا (لن) التي للنفي والنصب, وهذا يعني: أننا أمامَ أداةٍ جديدة مِن الأدوات التي سيكون لها بصورتها الجديدة عملٌ يُخالفُ ما كانت تعمله كلُّ واحدةٍ من تلكما الأداتين على حِده, ولا يخفى أنّ كثرةَ تداولهما في الكلام هو أحد الأسباب الرئيسة التي أدّت إلى إدخال الأداتين ببعضيها؛ قال الخليل (ت:170هـ): ((وأما (لن) فهي: لا أن، وُصِلَتْ؛ لكثرتها في الكلام)) (العين: 350/8), وهذا ما أكّده سيبويهِ ناقلًا عنه, ومُعلّلًا ذلك بكثرة تداوله في كلام العرب, وهو يقيس على تراكيبَ أخرى؛ قال: ((فأمّا الخليل فزعم أنها لا أن, ولكنّهم حذفوا لكثرته في كلامهم كما قالوا: وَيلَمَّه يريدون وَي لأمّهِ، وكما قالوا يومئذٍ، وجعلت بمنزلة حرفٍ واحد، كما جعلوا هلّا بمنزلة حرف واحد، فإنما هي هل ولا)) (الكتاب: 5/3), وثَمّةَ تعليلٌ للرّماني يَنُمُّ عن ترفٍ فكريّ, وتأويلات عميقة؛ إذ يرى أنّ الخليل قال بتركيب (لن)؛ لأنّه رام تكثيرَ الفروع على حساب الأصول؛ قال الرماني (ت:384هـ): ((ووجهُ هذا القولِ أنه لما كان ينبغي تقليلُ الأصُولِ, وتكثيرُ الفروعِ؛ لتُضبطَ الأصولُ, وتنعقدَ في النفسِ على أمكنِ ما يكونُ, وتقتضي فرُعها, فتُغنيَ بحفظِها عن حفظِ فرُعها؛ راعى هذا الأصلَ, فوجد (لن) يتوجهُ فيها أن ترجعَ إلى (أن) كما ترجعُ الحروفُ المُضمنةُ بمعنى: أن, فردَّها إليها؛ لهذه العلةِ)) (شرح الكتاب للرماني: 778/1-779) .

ولعلَّ تسهيلَ الهمزة التي في (أن) وحذفَهَا أدّى إلى أن يلتقي ساكنان؛ أعني: (الألف) التي في (لا) التي للنفي, و(النون) الساكنة التي بقيت مِن (أن) التي للنصب بعد حذف الهمزة منها؛ قال المبرّد (ت:285هـ): ((وكذلك لن وإنّما هي لا أن ولكنّك حذفت الألف من لا والهمزة من أن وجعلتهما حرفًا واحدًا)) (المقتضب: 8/2), وفي نصّ أبي عليّ الفارسي وضوحٌ أكثر؛ إذ يجعل حذف الهمزة على غير قياس؛ قال: ((ومثل حذف الهمزة على غير القياس قول الخليل في (لن) إنه (لا أن)، فحذفت الهمزة استخفافًا، ثم حذفت الألف من (لا) لالتقاء الساكنين، فصارت الكلمة على حرفين)) (المسائل الحلبيات: 45/1), وكذلك استدلَّ ابنُ جني للحذف بسبب التخفيف الذي جعل ((منه قولهم: لن، في قول الخليل؛ وذلك أنّ أصلها عنده (لا أن) فحذفت الهمزة عنده؛ تخفيفًا لكثرته في الكلام، ثم حذفت الألف لسكونها وسكون النون بعدها, فما جاء من نحوه فهذه سبيله)) (الخصائص: 153/3).

وبهذا التركيب الجديد صارت تختلف عن الأصل الذي جاءت منه؛ ألا ترى أنّ نفيها أبلغ من (لا)؛ فضلًا عن أنّه أوكد؛ قال الخليل: ((ألا ترى أنها تشبه في المعنى (لا)، ولكنّها [أوكد], تقول: لن يكرمَك زيدٌ، معناه: كأنّه يطمع في إكرامه، فنفيت عنه، ووكّدت النفي بلن فكانت أوكد من (لا))) (العين: 350/8), وقال ابن الخبّاز (ت:638هـ): ((وأما لن: فلتوكيد النفي تقول: لا أكرم, فإذا أردت التوكيد قلت: لن أكرمك, وفي التنزيل: ﭽﯘ ﯙ ﭼ (سورة

الأعراف: من الآية: 143),چ ب ﭐ ﭑ پ چ (سورة الحج: من الآية: 47), وعن الخليل في إحدى الروايتين أن أصلها لا أن فحذفت همزة أن وألف لا فالنصب مستفاد من (أن))) (توجيه اللمع: 358/1) .

ولا يخفى أنّ النفي بـ(لا) يكون لِـ(يفعل), أمّا النفي بـ(لن) فلـ(سيعلم) أو لـ(سوف يعلم) وهذا ما ذكره ابن يعيش قائلًا: ((اعلم أنّ (لن) معناها النفي، وهي موضوعة لنفي المستقبل، وهي أبلغ في نفيه من (لا)؛ لأن (لا) تنفي (يَفعَلُ) إذا أُريد به المستقبل، و(لن) تنفي فعلاً مستقبلًا قد دخل عليه السين وسوف، وتقع جوابًا لقول القائل: (سيقوم زيدٌ)، و(سوف يقوم زيدٌ))) (شرح المفصل لابن يعيش: 37/5–38), وقال ابن الصائغ (ت:720هـ): ((وهي لفظة نفي وُضِعَت لجواب الفعل المقترن بأحد حرفي التنفيس؛ وهما: السين وسوف، فـ(لن يخرُج زيد) جوابُ مَن قال: سوف يخرُج، أو سيخرُج)) (اللمحة في شرح الملحة: 821/2) .

وهي –أعني: (لن)– صارت تختلف عن (أن) الناصبة؛ ذلك أنّها نافية ناصبة, وأمّا (أن) فهي للإثبات؛ قال ابو البقاء العكبري(ت:616هـ): ((وأمّا لن فتعملُ لاختصاصها وتنصِبُ لشبهها بأن من وَجهَين أحدهما أنّها تخلّص الفعلَ للاستقبال كما تخلّصه أن . والثاني أنّها نقيضتها فتلك تثبته وهذه تنفي ما ثبتته تلك ولن جواب سيفعل أَو سوف تفعل وجواب أُرِيد أَن تفعل فإنّه يقول: لن أفعل)) (اللباب في علل البناء الاعراب: 32/2), ويتقدّم عليها معمولها وهذا لا يتأتى مع (أن)؛ قال ابن يعيش: ((ويجوز أن يتقدّم عليها ما عملتْ فيه من الفعل المنصوب، نحوَ قولك: (زيدًا لن أضربَ) بخلافِ (أن), لأنّ (أن) وما بعدها مصدر، فلا يتقدّم عليه ما كان في حيّزه)) (شرح المفصل لابن يعيش: 225/4–226) .

وبما أنّها تنفي الفعلَ المضارعَ الذي تدخله (السين, وسوف) فهذا سوّغ لنحويين أن يقولوا: إنّ نفيها مؤبّدًا؛ قال ابنُ يعيش:((والسين وسوف تفيدان التنفيس في الزمان، فلذلك يقع نفيُه على التأبيد وطُولِ المُدّة، نحو قوله تعالى: چ ٹ ٹ ٹ ٹ ٹ ٹ چ (سورة البقرة: مِن الآية: 95)، وكذلك قول الشاعر [من البسيط]:

ولن يُـــــراجِعَ قَلبي حُبَّها أبدًا زَكِنْتُ من بُعْضهم مثلَ الذي زكنوا (أدب الكاتب: 24، 373, وينظر: لسان العرب: 13/ 198)

فذكر الأبد بعد (لن) تأكيدًا لِما تُعطيه (لن) من النفي الأبَدي, ومنه قوله تعالى: چۇ ۆ چ (سورة الأعراف: من الآية: 143), ولم يلزم منه عدم الرؤية في الآخرة؛ لأنّ المراد أنّك لن تراني في

الدنيا، لأن السؤال وقع في الدنيا، والنفيُ على حسب الإثبات)) (شرح المفصل لابن يعيش: 5/37-38) .

وقد اعترض سيبويه على الخليل؛ إذ ((لو كانت على ما يقول الخليل لما قلت: أمّا زيدًا فلن أضرب؛ لأنّ هذا اسم والفعل صلة فكأنّه قال: أمّا زيدًا فلا الضرب له)) (الكتاب: 5/3), ولعلّ سيبويهِ قد نسي أنّ ((الحرفين إذا ركّبا قد يتغير معناهما منفردين، من ذلك أنّك تقول: (لو جئتني لأكرمتك) فإنّما امتنعت من إكرامه؛ لامتناع مجيئه، و (لو) يمتنع بها الشيء لامتناع غيره، فإذا أدخلت على (لو) (ما)، أو (لا)، استحال معناها الأوّل، وصارت بما بعدها للتحضيض، نحو قول الله عزّ وجل: چڈ ڈ ژ ژ چ (سورة الحجر: مِن الآية: 7) وقوله تعالى: چۇ ۆ ۆ ۈ ۈ چ (سورة المنافقون، مِن الآية: 10) والمعنى: هلّا، و (لولا) قد يكون لها معنى آخر، وهو أن يمتنع الشيء بها لوقوع غيره، كقولك: (لولا عبد الله أتيتك) فإنّما امتنع الإتيان من أجل المحذوف بعد عبد الله، والمعنى لولا عبد الله قائم، أو عندك، أو نحو ذلك، فبذلك المعنى المضمر، ومن أجله امتنع إتيانُه، فقد رأينا حروفًا يتغيّر معناها، بتركيب غيرها معها)) (شرح الكتاب للسيرافي: 1/32-33), وهذا يعني: أنّ ((معنى (لن) لا أن، إلّا أنّا إذا ركّبنا أن مع (لا) لم يكن الفعلُ صلةً لها، كما يكون صلة لأن، وصارت بمنزلة (لم) في أن الفعل الذي بعدها ليس بصلة لها)) (شرح الكتاب للسيرافي: 1/32-33), ويرى الفارسيّ أنّ هذا طعنًا على قول الخليل؛ قال: ((وقد طعن على قوله هذا بأنّه لو كان كذلك لم يجز (زيدًا لن أضرب) كما لم يجز أن تقدّم ما في صلة (أن) عليها، قالوا: وفي استجازة العرب والنحويين أن يقولوا (زيدًا لن أضرب) مع امتناعهم من أن يقولوا: (زيدًا أن أضرب) صالحًا، ونحوه، دلالةً على فساد ما ذهب إليه في هذا القول)) (المسائل الحلبيات: 1/45-46), وقد أجاب قائلًا: ((إنّ الحرفين لمّا كان في الأوّل منهما معنى النفي، وصار مع الحرف الثاني بمنزلة حرف واحد، صار بمنزلة الكاف الداخلة على (أن) في (كأن) فكما استجازوا (كأن زيدًا أخوك) مع أنّ تقدير الكاف أن تكون بعد (أن) بدلالة أنّ المراد التشبيه، والمعنى زيدٌ كأخيك، ولم يجرِ عندهم مجرى تقديم ما في الصلة عليها، كذلك لا يجري قولهم (زيدًا لن أضرب) مجرى تقديم الصلة عليها لاجتماع الحرفين في أنّ كلّ واحد منهما عامل، وأنّ كلّ حرف منهما، وإن كان مركبًا من حرفين، فقد صار يجري مجرى الحرف الواحد)) (المسائل الحلبيات: 1/45-46), وعلل ذلك ابن الوراق (ت:381هـ) قائلًا: ((وجدت الحروف متى رُكّبت خرجت عمّا كانت عليه، فمِن ذلك (هل) أصلها الاستفهام، ولا يجوز أن يعمل ما بعدها فيما قبلها، لو قلت: زيدًا هل ضربت، لم يجز، فإذا زيد على (هل) (لا) ودخلها معنى التحضيض، جاز أن يتقدّم ما بعدها عليها، قولك: زيدًا هلّا ضربت, فإذا كان تركيب الحروف يُخرجها عن حكم ما كانت

عليه قبل التركيب، لم يلزم الخليل في (لا أن) الذي ذكرناه)) (علل النحو: 192/1-193), وقد أعطى ابن يعيش للخليل حجة بـ((إنّهما لمّا رُكّبا، زال حكمُهما عن حال الإفراد)) (شرح المفصل لابن يعيش: 226/4).

أمّا الأثر الدلالي لتضافر (لا + أن) فهو الآتي:

1- صارت لها مزيّةٌ بأن يتقدّم عليها معمولُها وهذه خصّيصة اختصت بها (لن) دون بقيّة النواصب؛ قال ابن الصائغ: ((وتختصّ (لن) دون أخواتها بأن يتقدّم عليها مفعول الفعل الّذي نصبته، كقولك: ([زيدًا] لن أضرب) وأجمعوا على ذلك، وعلى أنّ معناها نفي الفعل المستقبل)) (اللمحة في شرح الملحة: 821/2-822) .

2- أنّ نفيها أقوى مِن (لا), بل هي أوكد في النفي؛ قال الخليل: ((ألا ترى أنها تشبه في المعنى (لا)، ولكنها [أوكد] . تقول: لن يكرمَك زيد، معناه: كأنّه يطمع في إكرامه، فنفيت عنه، ووكدت النفي بلن فكانت أوكد من (لا))) (العين: 350/8).

3- مِن النحويين مَن يرى أنّ نفيها صار تأبيديًّا؛ قال ابنُ يعيش: ((والسين وسوف تفيدان التنفيس في الزمان، فلذلك يقع نفيُه على التأبيد وطُولِ المُدّة، نحوِ قوله تعالى: چٹ ٹ ٹ ٹ ٹ ٹچ (سورة البقرة: مِن الآية: 95)، وكذلك قول الشاعر [من البسيط]:

ولن يُراجِـــعَ قَلبي حُبَّها أبـــدًا زَكِنْتُ من بُعْضهم مثلَ الذي زكنوا (أدب الكاتب: 24، 373 , وينظر: لسان العرب: 13/ 198)

فذكر الأبد بعد (لن) تأكيدًا لِما تُعطيه (لن) مِن النفي الأبَديّ, ومنه قوله تعالى: چۇ ۆچ (سورة الأعراف: من الآية: 143), ولم يلزم منه عدم الرؤية في الآخرة؛ لأنّ المراد أنّك لن تراني في الدنيا، لأنّ السؤال وقع في الدنيا، والنفيُ على حسب الإثبات)) (شرح المفصل لابن يعيش: 37/5-38) .

المسألة الثالثة: الأثر الدلالي لتضافر(ليس)

من التراكيب التي تزخرُ بها اللغةُ العربيّةُ (**ليس**), وهي التي تُستعمل في الممارسات الكلاميّة التي تدلّ على الجحد, وأكّد أصحابُ المعجمات أنّ الأصلَ الذي كانت عليه (ليس) هو(**لا + أيس**), إذ طرحوا همزةَ الفعل (**أيس**), ثُمّ أبعدوا ألف (**لا**)؛ ذلك أنّهم أرادوا إلزاق لام (**لا**) بياء (**أيس**) -التي حُذفت همزتُها لِما ذكرتُ-, وبهذا الفعل صارت لدينا كلمةٌ مُركّبةٌ من (**لا + أيس**), وصورتها بعد التركيب (**ليس**)؛ ودليلُ ما ذكرتُ لك في القول الآتي: ((ليس:

كلمة جحود، قال الخليل: معناه: لا أيس، فطرحت الهمزة وألزقت اللام بالياء، ودليله: قول العرب: ائتني به من حيث أيس وليس، ومعناه: من حيث هو ولا هو)) (العين: 300/7 , ويُنظر: القاموس المُحيط: 740/1)؛ ولعلّ سببَ فقدان هذه الكلمة –أعني: **أيس**– وإماتتها واندثارها هو الاستغناءُ عنها بالتركيب الجديد –أعني: تركيب **(ليس)**–؛ قال الخليل: ((أيس: كلمة قد أميتت، وذكر الخليل أن العرب تقول: ائتني به من حيث أيس وليس، ولم يستعمل أيس إلا في هذا، وإنما معناها كمعنى من حيث هو في حال الكينونة والوجد والجدة، وقال: إنّ **(ليس)** معناها: لا أيس، أي: لا وجد)) (العين: 330/7 , وينظر: تهذيب اللغة: 51/13), ولعلَّ الخِفّةَ التي تمتلكها **(ليس)** هي الدافع الرئيس الذي دفع المتحدّثَ العربيَّ إلى أن يستغنيَ عن الكلمة القديمة –أعني: **أيس**–؛ ولن يخفى أنّ العربيَّ كثيرًا ما يميلُ إلى الخِفّة, ويبتعد عن الثقل؛ قال ابنُ دريد (ت:321هـ): ((ليس: كلمة يُنفى بها الشيء ويُخبر عن عدمه, وذكر الخليل أن أصلها: لا أيس لأن أيس: موجود، ولا أيس: معدوم، فثُقُلَ عليهم فقالوا: ليس)) (جمهرة اللغة: 481/1), وأمّا المعنى الذي جاءت به **(ليس)**؛ فهو كمعنى **(لا)** التي لنفي الجنس –وللتبرئة على الرأي الكوفي–؛ قال الفيروز آبادي (ت:817هـ): ((أو معناهُ: لا وُجِدَ أو أيسَ أي : موجودٌ ولا أيسَ: لا موجودٌ فَخَفَّفوا وإنما جاءَت بمعنى لا التبرِئة)) (القاموس المُحيط: 740/1).

أمّا الأثر الدلالي لتضافر (لا + أيس) فهو الآتي في أدناه:

1- أنّها لا تكون كبقيّة أخواتها العاملات عمل **(كان)**؛ مِن قِبَل أنّها لا يكون لها استعمالان؛ كـ**(فعل)** يصير مرّة بمنزلة **(كان)** في العمل, وأخرى يخالفها في أنّه يأتي بمنزلة **(فعل)** آخر؛ قال سيبويه: ((وكما يكون أصبح وأمسى مرّةً بمنزلة كان، ومرّةً بمنزلة قولك استيقظوا وناموا, فأمّا ليس فإنّه لا يكون فيها ذلك؛ لأنّها وضِعَت موضعًا واحدًا، ومِن ثَمّ لم تصرف تصرّفَ الفعلِ الآخَر)) (الكتاب: 46/1) .

2- أنّها تُحمل على **(إن)** مِن قِبَل إضمار اسمها؛ قال سيبويه: ((إذا قلت: إنه من يأتينا نأْتِه، وإنّه أَمَةُ الله ذاهبةٌ, فمِن ذلك قولُ بعض العرب: ليس خَلَقَ اللهُ مثلَه, فلولا أنّ فيه إضمارًا لم يجز أن تَذكُرَ الفعلَ ولم تُعمِله في اسم، ولكن فيه الإضمار مثلُ ما في إنَّهُ)) (الكتاب: 69/1-70), وقد استشهد بقول((الشاعر، وهو حُمَيدٌ الأرقَطُ:

فأصبَحُوا والنّوى عالي مُعَرَّسِهِمْ وليسَ كلَّ النَّوَى تُلقِى المسَاكينُ

فلو كان كلّ على ليس ولا إضمارَ فيه لم يكن إلا الرفعُ في كلّ، ولكنّه انتصب على تُلقى, ولا يجوز أن تَحملَ المساكين على ليس وقد قدَّمت فجعلتَ الذي يعمَلُ فيه الفعلُ الآخِرُ يلي

الأوّلَ، وهذا لا يَحسُن, لو قلتَ: كانت زيدًا الحُمّى تَأخُذُ أو تَأخذ الحُمّى لم يجز، وكان قبيحًا)) (الكتاب: 1/69-70) .

3- وقد تجيء **(ليس)** بمعنى الاستثناء -أي: تكون تابعة لأدوات الاستثناء-, وفي هذه الحال تلتزم إضمار اسمها ويكون المستثنى هو الخبر كما قال سيبويه ((فإذا جاءتا وفيهما معنى الاستثناء فإن فيهما إضمارًا، على هذا وقع فيهما معنى الاستثناء، كما أنّه لا يقع معنى النهي في حسبك إلا أن يكون مبتدأ, وذلك قولك: ما أتاني القومُ ليس زيدًا، وأتوني لا يكون زيدًا، وما أتاني أحدٌ لا يكون زيدًا، كأنّه حين قال: أتوني، صار المخاطَب عنده قد وقع في خلَده أنّ بعضَ الآتين زيدٌ، حتى كأنّه قال: بعضُهم زيدٌ، فكأنه قال: ليس بعضهم زيدًا, وترك إظهار بعضٍ استغناءً، كما ترك الإظهار في لاتَ حينَ, فهذه حالهما في حال الاستثناء، وعلى هذا وقع فيهما الاستثناء؛ فأجرهما كما أجروهما [...] وإذا قلت: أتوني إلا أن يكون زيدٌ فالرفع جيدٌ بالغ، وهو كثير في كلام العرب، لأن يكونُ صلةٌ لأنْ وليس فيها معنى الاستثناء، وأن يكون في موضع اسم مستثنى كأنّك قلتَ: يأتونك إلا أن يأتيك زيدٌ, والدليل على أن يكون ليس فيها هنا معنى الاستثناء: أنّ ليس وعدا وخلا، لا يقعن ههنا)) (الكتاب: 2/347-349), وقال صاحب المحيط في اللغة: ((ويقولون: ليسك : [...] وبمعنى إلا)) (المحيط في اللغة: 8/380), وإن كنتُ أراها قد خرجت عن عملها السابق؛ أعني: رفع الاسم ونصب الخبر؛ وذلك لأنّها اكتسبت -بعد التركيب- قدرة على أن تستعملَ في أكثرَ من موضع دون الحاجة إلى الالتزام بمعموليها .

4- وقد تأتي صفةً, وهذا القول أسنده سيبويه للخليل وهو راضٍ عنه, قال: ((وقد يكون صفة، وهو قول الخليل رحمه الله, وذلك قولك: ما أتاني أحدٌ ليس زيدًا، وما أتاني رجل لا يكون بشرًا إذا جعلت ليس ولا يكون بمنزلة قولك: ما أتاني أحدٌ لا يقول ذاك، إذا كان لا يقول في موضع قائلٌ ذاك, ويدلك على أنّه صفة أن بعضهم يقول: ما أتتني امرأةٌ لا تكون فلاة، وما أتتني امرأة ليست فلانة, فلو لم يجعلوه صفة لم يؤنّثوه لأنّ الذي لا يجيء صفة فيه إضمار مذكَّر, ألا تراهم يقولون: أتيتني لا يكون فلانة وليس فلانة، يريد: ليس بعضُهن فلانة، والبعض مذكر)) (الكتاب: 2/348) .

5- ومِن الممكن أنها لا تكون عاملة (مهملة) (الجنى الداني في حروف المعاني: 495), أو حرف عطف (الجنى الداني في حروف المعاني: 498).

6- وبما أنّها مُركّبة -ولا يخفى أنّ التراكيب قد تخرج بخصوصيات لم تكن تمتلكها في حالة الإفراد- فهذا يعني: أنّ الاستفهامَ عندما يدخلُ عليها فستكون لها مزيّةٌ تختلفُ من

غيرها من أدوات النفي غير المركّبة إذا دخلها الاستفهام, ألا ترى أنّ (**أليس**) تحتاج جوابًا يتواءم معها؛ لقدرتها العالية التي حصلت لها بعد التركيب؛ وأعني: أنّك ستضطرّ -إذا أردت أن تَردَّ نفيها- أن تجيء بحرفِ جوابٍ مكافئٍ لها -أي: مركّب كما هي مركّبة-, قال سيبويه: ((فإذا استفهمت فقلت أتفعل؟ أجبت بنعم، فإذا قلت: ألست تفعل؟ قال: بلى، يجريان مجراهما قبل أن تجيء الألف)) (الكتاب: 234/4), علمًا أنّك تمارسُ هذه الإجابة إذا كُنتَ تُريد التقرير للسؤال الذي تأتي هي فيه؛ قال السمين الحلبي (ت:756هـ): ((وتدخل عليها الهمزة فتفيد التقرير كقوله تعالى: چ ڈ ڈ ژ چ (سورة الزمر, من الآية: 36) أي: الله كافيه, وهذا لا خصوصية له بـ(**ليس**) بل كل استفهامٍ دخل على نفيٍ قرره، نحو: چ ڤ ڤ چ (سورة آل عمران, من الآية: 124), چ ۀ ہ ہ چ (سورة الشرح, من الآية: 1), وقال ابن عباس في قوله تعالى: چ ڃ ڃ چ چ چ (سورة الأعراف, من الآية: 172) لو قالوا نعم لكفروا)) (عمدة الحفّاظ في تفسير أشرف الألفاظ: 59/4, ويُنظر: اللباب في علوم الكتاب: 398/20), إذًا إذا أردتَّ ردَّ النفي فستوظّف (**بلى**) في الإجابة؛ لأنّها تُكافؤها في ردّ قوّة نفيها, أمّا إن أردتَّ التصديق للذي سبقها من نفي أو إثبات فستأتي بما لا يحتاج إلى قوّة في الإجابة؛ أعني: أنّك ستجيء بـ(**نعم**)؛ قال المقدسي: ((چ ڃ ڃ چ (سورة الأعراف, من الآية: 172) استفهامُ تقريرٍ, أي: ما تُقِرُّونَ وتعترفونَ بأنّي رَبُّكُم؟ چ چ ڃ چ (سورة الأعراف, من الآية: 172) نحنُ نقرُّ ونعترفُ بهذا الاعترافِ والإقرارِ، وهذا شأنُ بني آدَمَ لا يُسأَلُ أحدٌ منهم: أليس اللهُ ربَّكَ؟ إلّا قال: بلى، فهم مفطورونَ على ذلك، فكلُّ مولودٍ يولدُ على الفطرةِ، فالإقرارُ بالخالقِ فطريٌّ لهم كلُّهم يُقِرُّ به، وقولهم: (**بلى**) ردٌّ للنفي، فثبتَ إيمانُهم؛ لجوابهم ببلى، ولو أجابوا بنعم، لكفروا، لأنّ (**نعم**) تصديقٌ لما سبقَها من نفيٍ أو إثباتٍ، و (**بلى**) إثباتٌ لما بعدَ النَّفْي، وليسَ نفيٌ، واستفهامُ التقريرِ أكَّدَ معنى النفي، والباءُ في خبر (**ليس**) زادته تأكيدًا، وتقديرُه: بلى أنتَ ربُّنا)) (فتح الرحمن في تفسير القرآن: 58/3), وقال الماتريدي (ت:333هـ): ((فقوله: (**أليس**)، في موضع التحقيق والتقرير، وإن كان خارجًا مخرج الاستفهام على ما ذكرنا: أن ما يخرج مخرج الاستفهام من الله تعالى، فحقّه أن نصرفه إلى الوجه الذي يقتضيه ذلك الخطابُ أن لو كان من مستفهم؛ فمن قال لآخر في الشاهد: أليس الله تعالى بقادر على إحياء الموتى؟ فحقّه أن يقول: بلى هو قادر على ذلك، وكذلك ذكر أنّ النبيّ (ε) قال حين تلا هذه الآية: (سبحانك، فبلى) فقوله: چ ڭ ڭ ۇ چ (سورة القيامة, من الآية: 40) أي: هو قادر على إحياء الموتى)) (تفسير الماتريدي: 350/10, ويُنظر: النكت والعيون

للماوردي: 303/6, ونظم الدرر في تناسب الآيات والسور: 119/21), وهذا ما رصدناهُ في أدوات النفي المُركّبة –كـ(لـــن), و(لـــم)– إذا دخل عليها الاستفهام؛ لأنّ المُفسّرين عندما يتحدّثون عن هذه الآيات يمثّلون لهذا النوع من الاستفهام بآياتٍ قرآنيّة مُباركة فيها الاستفهامُ قد دخل على أداة مُركّبة, وكما في النصوص التي في أعلاه, فضلًا عن غيرها من النصوص (ينظر –مثلًا–: البحر المحيط في التفسير: 552/1, والدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 62/2), أمّا إذا دخل الاستفهام على أدوات نفي غير مُركّبة –كـ(لا), و(ما)– فلا يحتاج إلى هذا .

الخاتمة

الحمد لله الذي وهب الخيرات الحِسان والصلاةُ والسلام على سيّدنا العدنان وعلى آله أهل الحقّ والتبيان, وصحابته أهل البيان, ومَن سار على نهجه إلى أن يفنى الإنسان .. .

أمّا بعدُ

فهذه مجموعة من النتائج التي توصّلنا إليها ونحسبُ أنّها جديرة بالذكر, وهي:

1- ثبت أنّ ثَمّةَ أدواتٍ نحويّةٍ جاءت من طريق تضافر الأدوات النحويّة, منها على سبيل المثال: (إذما, ألا, لمّا, لن, لولا, ليس, هلّا) .

2- ظهر أنّ لهذا التضافر أثرًا دلاليًّا قد يكون مُغايرًا للأداتين اللتين تكوّنت منهما الأداة المُركّبة؛ إذ من الممكن أن تكون لهذه الأداة قدرة أكبر منها لو كانت غير متضافرة هذا فضلًا عن المطاوعة التي تتمتّع بها, وهذا يعني: أننا أمامَ أداةٍ جديدة مِن الأدوات التي سيكون لها بصورتها الجديدة عملٌ يُخالفُ ما كانت تعمله كلُّ واحدةٍ من تلكما الأداتين على حِده.

3- تبيّن أنّ هذه الظاهرةَ لم تخلُ منها كتب اللغويّين والنحويين العرب؛ إذ كانت الإشارات واضحة جدًّا فضلًا عن التعليل لهذا السلوك اللغوي, وهذا ما ثبت في متن هذا البحث .

هذا وصلّ اللهمّ على سيّدنا مُحمّد وآله وصحبه

List sources and references

1-The Literature of the Writer (The Literature of Writers), Abu Muhammad Abdullah bin Muslim bin Qutaybah Al-Dinouri (d. 276 AH), investigator: Muhammad Al-Dali, publisher: Al-Resala Foundation.

2-Fundamentals of Grammar, Abu Bakr Muhammad bin Al-Sari bin Sahl Al-Nahwi, known as Ibn Al-Sarraj (d. 316 AH), edited by: Abdul Hussein Al-Fatli, publisher: Al-Resala Foundation, Lebanon - Beirut.

3-Amali Ibn Al-Shajri, Diya al-Din Abu al-Saadat Hibatullah bin Ali bin Hamza, known as Ibn al-Shajri (d. 542 AH), editor: Dr. Mahmoud Muhammad al-Tanahi, publisher: Al-Khanji Library, Cairo, first edition, 1413 AH - 1991 AD.

4-Tafsir Al-Bahr Al-Muhit - compatible with the publication, by Muhammad bin Yusuf, known as Abu Hayyan Al-Andalusi. Publishing house: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya, Lebanon / Beirut, first edition, 1422 AH - 2001 AD.

5-Interpretation of Al-Maturidi, Muhammad bin Muhammad bin Mahmoud Abu Mansur Al-Maturidi (d. 333 AH), investigator: Dr. Majdi Basloum, Publisher: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya - Beirut, Lebanon, First Edition, 1426 AH - 2005 AD.

6-Tafsir Al-Mawardi (Jokes and Eyes), Abu Al-Hasan Ali bin Muhammad bin Muhammad bin Habib Al-Basri Al-Baghdadi, famous for Al-Mawardi (d. 450 AH), investigator: Al-Sayyid Ibn Abd al-Maqsoud bin Abd al-Rahim, publisher: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya - Beirut / Lebanon.

7-Refinement of the Language, Muhammad bin Ahmed bin Al-Azhari Al-Harawi, Abu Mansour (d. 370 AH), editor: Muhammad Awad Merheb, publisher: Arab Heritage Revival House - Beirut, first edition, 2001 AD.

8-Orientation of Lama, Ahmed bin Al-Hussein bin Al-Khabaz, study and investigation: A. D. Fayez Zaki Muhammad Diab, Origin of the Book: Doctoral Thesis - Faculty of Arabic Language, Al-Azhar University, Publisher: Dar Al-Salam for Printing, Publishing, Distribution and Translation - Arab Republic of Egypt, Second Edition, 1428 AH - 2007 AD.

9-Jamharat al-Lughah, Abu Bakr Muhammad bin al-Hasan bin Duraid al-Azdi (d. 321 AH), edited by: Ramzi Munir Baalbaki, publisher: Dar al-Ilm Lil-Malayin - Beirut, first edition, 1987 AD.

10-The proximate genie in the letters of meanings, Abu Muhammad Badr al-Din Hasan bin Qasim bin Abdullah bin Ali al-Muradi al-Masri al-Maliki (d. 749 AH), investigator: Dr. Fakhr al-Din Qabawa - Professor Muhammad Nadim Fadel, publisher: Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut - Lebanon, ed. : The first, 1413 AH - 1992 AD.

11-The Treasury of Literature and the Purpose of Knowledge, Ibn Hajjat al-Hamwi, Taqi al-Din Abu Bakr bin Ali bin Abdullah al-Hamawi al-Zarari (d. 837 AH), investigator: Issam Shaqiyū, publisher: Al-Hilal House and Library - Beirut, Dar Al-Bahar - Beirut, edition: last edition 2004 AD.

12-Alkhasayis, Abu Al-Fath Othman bin Jinni Al-Mawsili (d. 392 AH), Publisher: Egyptian General Book Authority, Edition: Fourth.

13-Al-Durr Al-Masun fi Ulum Al-Kitab Al-Maknoon, Abu Al-Abbas, Shihab Al-Din, Ahmed bin Yusuf bin Abdul-Daim, known as Al-Samin Al-Halabi (d. 756 AH), investigator: Dr. Ahmed Muhammad Al-Kharrat, publisher: Dar Al-Qalam, Damascus.

14-The Border Treatise, Ali bin Issa bin Ali bin Abdullah, Abu Al-Hasan Al-Rummani (d. 384 AH), investigator: Ibrahim Al-Samarrai, publisher: Dar Al-Fikr - Amman.

15-Explanation of Al-Kafiyya Al-Shafiyya, Jamal Al-Din Abu Abdullah Muhammad bin Abdullah bin Malik Al-Tai Al-Jiani, verified and presented by: Abdel Moneim Ahmed Haridi, Publisher: Umm Al-Qura University, Center for Scientific Research and Revival of Islamic Heritage, College of Sharia and Islamic Studies, Mecca, Edition: First, 1402 AH - 1982 AD.

16-Explanation of the Book of Sibawayh, Abu Saeed Al-Sirafi Al-Hasan bin Abdullah bin Al-Marzban (d. 368 AH), editor: Ahmed Hassan Mahdali, Ali Sayyed Ali, publisher: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut - Lebanon, first edition, 2008 AD.

17-Explanation of Al-Mufassal, Yaish bin Ali bin Yaish Ibn Abi Al-Saraya Muhammad bin Ali, Abu Al-Baqa, Muwaffaq Al-Din Al-Asadi Al-Mawsili, known as Ibn Yaish and Ibn Al-Sanea (d. 643 AH), presented to him by: Dr. Emile Badie Yaqoub, Publisher: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut - Lebanon, first edition, 1422 AH - 2001 AD.

18-Explanation of the Muqaddimah al-Muqaddimah al-Muqaddimah, Tahir bin Ahmad bin Babshaz (d. 469 AH), editor: Khaled Abdul Karim, publisher: Al-Asriya Press - Kuwait, first edition, 1977 AD.

19-Reasons for grammar, Muhammad bin Abdullah bin Al-Abba Abu Al-Hasan, Ibn Al-Warraq (d. 381 AH), edited by: Mahmoud Jassim Muhammad Al-Darwish, publisher: Al-Rushd Library - Riyadh / Saudi Arabia, first edition, 1420 AH - 1999 AD.

20-The pillar of preservation in Tafsir Ashraf Al-Afaz, Abu Al-Abbas, Shihab Al-Din, Ahmed bin Yusuf bin Abdul-Daim, known as Al-Samin Al-Halabi (d. 756 AH), investigator: Muhammad Basil Ayoun Al-Aswad, publisher: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, first edition, 1417 AH - 1996 AD. .

21- Al-Ain, Abu Abdul Rahman Al-Khalil bin Ahmed bin Amr bin Tamim Al-Farahidi Al-Basri (d. 175 AH), investigator: Dr. Mahdi Al-Makhzoumi, Dr. Ibrahim Al-Samarrai, publisher: Al-Hilal House and Library.

22-Fath al-Rahman fi Tafsir al-Qur'an, Mujir al-Din bin Muhammad al-Ulaimi al-Maqdisi al-Hanbali (d. 927 AH), investigated, controlled, and compiled by: Nour al-Din Talib, publisher: Dar al-Nawadir (publications of the Ministry of Endowments and Islamic Affairs - Department of Islamic Affairs), first edition, 1430. AH - 2009 AD.

23-Al-Qamoos Al-Muhit, Majd Al-Din Abu Taher Muhammad bin Yaqoub Al-Fayrouzabadi (d. 817 AH), edited by: The Heritage Investigation Office at Al-Resala Foundation, supervised by: Muhammad Naeem Al-Arqsusi, Publisher: Al-Resala Foundation for Printing, Publishing and Distribution, Beirut - Lebanon, Edition: Eighth, 1426 AH - 2005 AD.

24-Alkitab, Amr bin Othman bin Qanbar Al-Harithi with loyalty, Abu Bishr, nicknamed Sibawayh (d. 180 AH), editor: Abdul Salam Muhammad Haroun, publisher: Al-Khanji Library, Cairo, edition: third, 1408 AH - 1988 AD.

25-Al-Lubab fi Illal al-Sajna wa al-Yarb, Abu al-Baqa Abdullah bin al-Hussein bin Abdullah al-Akbari al-Baghdadi Muhib al-Din (d. 616 AH), investigator: Dr. Abdul Ilah Al-Nabhan, Publisher: Dar Al-Fikr - Damascus, First Edition, 1416 AH 1995 AD.

26-Al-Lubab fi Ulum al-Kitab, Abu Hafs Siraj al-Din Omar bin Ali bin Adel al-Hanbali al-Dimashqi al-Numani (d. 775 AH), edited by: Sheikh Adel Ahmad Abd al-Mawjoud and Sheikh Ali Muhammad Moawad, publisher: Dar al-Kutub al-Ilmiyya - Beirut/Lebanon, first edition, 1419. AH - 1998 AD.

27-Lisan Al-Arab, Muhammad bin Makram bin Ali, Abu Al-Fadl, Jamal Al-Din Ibn Manzur Al-Ansari Al-Ruwaifi'i Al-Ifriqi (d. 711 AH), Publisher: Dar Sader - Beirut, Edition: Third - 1414 AH.

28-Al-Lamha fi Sharh al-Malha, Muhammad bin Hassan bin Siba' bin Abi Bakr al-Judhami, Abu Abdullah, Shams al-Din, known as Ibn al-Sayegh (d. 720 AH), investigator: Ibrahim bin Salem al-Sa'idi, publisher: Deanship of Scientific Research at the Islamic University, Medina, Kingdom of Saudi Arabia. Saudi Arabia, First Edition, 1424 AH/2004 AD.

29-Al-Muhit fi Al-Lughah, Abu Al-Qasim Ismail Ibn Abbad Ibn Al-Abbas Ibn Ahmad Ibn Idris Al-Talqani, edited by: Sheikh Muhammad Hassan Al-Yassin, publishing house: World of Books - Beirut / Lebanon, first edition, - 1414 AH - 1994 AD.

30-Al-Murtajil fi Sharh al-Jamal, Abu Muhammad Abdullah bin Ahmed bin Ahmed bin Ahmed Ibn al-Khashab (d. 567 AH), investigation and study: Ali Haidar, edition: Damascus, 1392 AH - 1972 AD.

31-Al-Masha'il Al-Halabiyyat, Abu Ali Al-Farsi (d. 377 AH), investigator: Dr. Hassan Hindawi, Publisher: Dar Al-Qalam for Printing, Publishing and Distribution, Damascus - Dar Al-Manara for Printing, Publishing and Distribution, Beirut, First Edition, 1407 AH - 1987 AD.

32-Al-Maqasid Al-Shifa fi Sharh Al-Khulasa Al-Kafiya, Abu Ishaq Ibrahim bin Musa Al-Shatibi (d. 790 AH), edited by a group of investigators, publisher: Institute for Scientific Research and Revival of Islamic Heritage at Umm Al-Qura University - Mecca, First Edition, 1428 AH - 2007 AD.

33-Al-Muqtasib, Muhammad bin Yazid bin Abd al-Akbar al-Thumali al-Azdi, Abu al-Abbas, known as al-Mubarrad (d. 285 AH), edited by: Muhammad Abd al-Khaliq Azimah, publisher: Alam al-Kutub - Beirut.

34-Nashm al-Durar fi Tasnab al-Ayat and Surahs, Ibrahim bin Omar bin Hassan al-Rabbat bin Ali bin Abi Bakr al-Baqa'i (d. 885 AH), publisher: Dar al-Kitab al-Islami, Cairo.